Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وبعد .. فقد شرفت بدعوتك لى ونحن فى باريس أن أتعاون معك فى جريدة « الأيام » التى تزمع إصدارها فى باريس وبدعوتك لى فى القاهرة بعد عودتنا من أوربا أن أتفرغ لهذه الجريدة . وقد أعربت لك عن اعتقادى بأنه ليشرف أى كاتب مصرى حر أن يتعاون معك فى خدمة الصحافة العربية ، وبأنى أعد التعاون معك لنجاح هذه الجريدة واجباً وطنيا من زاوية مصرية لأن هذه أول مرة نرى فيها مموّلاً عربياً يضع مصرياً فى موقع القيادة من مشروع صحفى كبير ..

وقد فهمت بادىء الأمر من حديثنا فى باريس أن الجريدة ، مهما كانت لها مكاتب ومراسلون فى القاهرة وفى مختلف أرجاء العالم العربى ، فهى تصدر فى باريس ، وبالتالى فوضعها العام سوف يكون مجرد استثمار رأسمالى عربى فى مشروع صحفى خارج مصر ، وهى بهذه الصفة سوف تكون خاضعة للقانون الفرنسى ، حكمها فى ذلك حكم جريدة « الموند » أو « الفيجارو » رغم اختلاف اللغة . وقد سألت نفسى وقتئذ لو أن جريدة « الموند » الفرنسية أو جريدة « التايمز » الإنجليزية دعتنى لأعمل بها فبماذا أجيب .. وكانت الإجابة : سأقبل ما دامت ظروفى تتيح لى ذلك .. فإذا كانت هذه الجريدة الأجنبية عربية كان القبول من باب أولى .

غير أنى فى حديثى معك فى القاهرة فهمت من كلامك أن الجريدة ستجمع فى مصر وترسل صورتها بالقمر الصناعى إلى باريس حيث تطبع هناك ومعنى هذا أنه يجب البحث عن هوية هذه الجريدة .. أهى استثمار عربى فى باريس أم استثمار عربى فى القاهرة ؟ أهى خاضعة للقانون الفرنسى أم خاضعة للقانون المصرى ؟ أم أنها كتلك الشركات العجيبة واستثمارات شذاذ الآفاق فى المدن الحرة مثل هونج كونج وغيرها مما يحتاج لفقهاء فى القانون الدولى ليعرفوا كنهها ؟

لو أنها خاضعة للقانون المصرى لوجب أن تكون شركة مساهمة من شركات الإنفتاح تتمشى مع قوانين الإستثمار الأجنبى من حيث تكوين رأس المال والإدارة .. الخ ..... وتخضع لقانون المطبوعات ولمجلس الصحافة الأعلى الخ ..... وفى حدود فهمى للقوانين المنظمة للصحافة المصرية ، فإنى أشك فى أن القوانين المصرية تسمح باقتحام رؤوس الأموال غير المصرية مجال الإعلام المصرى ..

أما بالنسبة لشخصى فقد سبق لى أن أبديت اعتراضى كتابة منذ سنوات فى الصحف المصرية على اقتحام رأس المال الأجنبى مجال الإعلام المصرى عندما طرحت على الرأى العام فكرة إنشاء محطة إرسال تليفزيونى برأس مال أمريكى مصرى مشترك ، وكان الرفض مؤسساً على أن الإعلام المصرى ، بالصحافة والإذاعة والتليفزيون ، نشاط قومى لا يجوز أن تتسلل إليه المؤثرات الأجنبية من موقع قوة كالمال أو الإدارة أو السيطرة الخفية وأنا لم أغير رأيى منذ ذلك الحين .

ويكفى ما كنا ولا زلنا نراه فى الحياة المصرية خارج مصر وداخلها من التوجيه المقنع بقوة المال لبعض الأقلام والأصوات المصرية ، التى لا أشك فى وطنيتها ، وإنما أشك فى